النفط الكويتي يرتفع 95 سنتاً ليستقر عند 94,87 دولاراً

قالت مؤسسة البترول الكويتية: ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع في تداولات الجمعة الماضية 95 سنتا ليستقر عند مستوى 94,87 دولار للبرميل مقارنة بـ 93,92 دولارا في تداولات يوم أمس الأول.
ويأتي هذا الارتفاع لأسعار النفط في الأسواق العالمية مع تزايد الآمال بأن بنوكاً مركزية كبرى حول العالم ستتحرك بشكل منسق لنزع فتيل أي تداعيات سلبية قد تنتج عن انتخابات حاسمة ستجرى في اليونان يوم غد بالإضافة الى قرار وزراء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بالحفاظ على سقف الانتاج البالغ 30 مليون برميل يوميا.

أول اكتتاب لمصرف وطني في الخليج

«الوطني» يكشف عن وثيقة تاريخية نادرة تتناول عملية الاكتتاب الأولى في أسهم البنك قبل 60 عاماً

كشف بنك الكويت الوطني عن وثيقة تاريخية نادرة تتناول عملية الاكتتاب الأولى في أسهم البنك قبل 60 عاما، وهي أول عملية اكتتاب لمصرف وطني في منطقة الخليج بأسرها.

وتظهر هذه الوثيقة حصة المساهمين بدءا من المؤسسين الذين كان نصيب كل منهم 500 ألف سهم والذين فتحوا باب الاكتتاب لجميع أهل الكويت ليساهموا في رأسمال البنك ويكون لهم مشاركة في وضع اللبنة الأولى للاقتصاد الوطني الكويتي.

وقد توزع رأس المال على ثلاثة عشر ألفا ومائة سهم بقيمة ألف روبية هندية للسهم الواحد، ليبلغ رأسمال البنك عند التأسيس 13 مليونا ومائة ألف روبية، وقد اضطلع بهذه المهمة المغفور له يوسف العبدالعزيز الفليج، ليضع بذلك البنك الوطني حجر الأساس في بناء اقتصاد كويتي وطني مستقل.

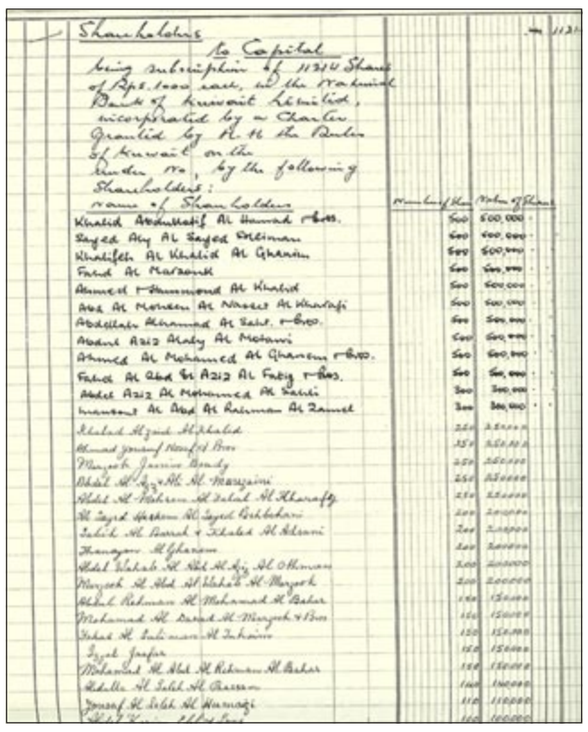

ويتزامن عرض الوثيقة مع مناسبة احتفال البنك الوطني بمرور 60 عاما على تأسيسه بموجب المرسوم الأميري الصادر بتوقيع المغفور له أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح، قبل 6 عقود بتاريخ 19 مايو 1952.

وفي تلك الفترة التي اعقبت صدور المرسوم الأميري، شرع المؤسسون في العمل التنفيذي لافتتاح البنك في أقرب وقت ممكن، واتخذوا الخطوات الأولى نحو الدعوة للاكتتاب في أسهم البنك، وفي الوقت نفسه البحث عن مدير وطاقم عمل للبنك. وفوضوا في ذلك خليفة خالد الغنيم، للبحث في لندن، كما فوضوا أحمد سعود الخالد بالسفر إلى لبنان لتوفير بعض الأدوات والقرطاسية اللازمة لبدء الأعمال.

تجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني يحتفظ في أرشيفه بمجموعة نادرة من الوثائق والسجلات التي تؤرخ لفترة مهمة من تاريخ الكويت الاقتصادي والمالي منذ عام 1952، كما تؤرخ في الوقت ذاته لكبار رجالات الكويت وتجارها والذين قامت على أكتافهم اللبنات الأولى لنهضة الكويت الحديثة.

مع شركة كورية جنوبية بقيمة 15,5 مليون دينار

«البترول الوطنية» توقع عقد إنشاء وحدة جديدة لمعالجة عادم الغازات الحمضية

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في شركة البترول الوطنية أن الشركة ستوقع عقدا الأسبوع الجاري مع مؤسسة برقان واحد التجارية ووكيلها العالمي شركة سامسونغ سي آند تي الكورية الجنوبية لبناء وحدة جديدة لمعالجة عادم الغازات الحمضية في مصفاة ميناء الأحمدي بقيمة 15,5 مليون دينار.

وأوضحت المصادر أن مدة تنفيذ المشروع ستكون لمدة 24 شهرا وسوف يتم تنفيذ الوحدة بالتوازي مع إقامة الشركة لمصنع الغازات الحمضية، مشيرة الى أن السعر الذي قدمته شركة سامسونغ نافس شركات الهندسة التسع العالمية الأخرى، التي قدمت عروضها لمصلحة شركة البترول الوطنية الكويتية، مشيرة الى ان الشركة الايطالية تيكنيمونت سجلت ثاني اقل الأسعار تلتها شركة لارسن آند توربو الهندية.

وذكر المصدر ان الطاقة التكريرية لوحدة إزالة الغازات الحمضية في مصفاة ميناء الأحمدي ستكون بطاقة مقدارها 146 مليون قدم مكعبة في اليوم و39 برميلا من المكثفات في اليوم.

وأشار الى أن الشركة تسعى من خلال تحديث وإنشاء وحدات إزالة الغازات الحمضية القائمة في المصفاة لتضاهي طاقتها التصنيعية طاقة الوحدة الجديدة تقريبا وذلك بحسب اللقيم المتوافر من حقول شركة نفط الكويت، مبينا أن المشروع يتماشى مع استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية التي تدعو إلى خفض انبعاثات الغاز (Gas Flaring) إلى أقل من 1٪ وبالتالي تقليل تلوث البيئة إلى حد كبير.

● أحمد مغربي

مصفاة الأحمدي تستعد لإنشاء وحدة جديدة لعادم الغازات

اقتصاديون لـ «الأنباء»: تنفيذ المشاريع وتنشيط السياحة مطلبان ملحّان

طالب اقتصاديون السلطتين التنفيذية والتشريعية بإعطاء الاولوية لتنفيذ خطط التنمية وحل المشكلات التي يعاني منها القطاع العقاري وتفعيل برامج خطط الاصلاح الاقتصادي.

وطالبوا في تصريحات لـ«الأنباء» مجلس الأمة والحكومة بضرورة العمل لإيجاد عوائد مالية بديلة عن النفط واتاحة وظائف جديدة للشباب وتنشيط القطاع السياحي والقطاعات المالية واللوجستية واستغلال الفوائض المالية التي تتمتع بها الدولة الاستغلال الصحيح.

وذكر البعض أن السلطتين مطالبتان بأن يكون تطوير القطاع العقاري ضمن أولوياتهما خلال الفترة المقبلة، خاصة أن العقار استثمار مهم لكثير من المواطنين. وفيما يلي التفاصيل:

في البداية، اكد رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح ان القطاع العقاري في الكويت يعاني من مشكلات أساسية تتمثل في سن تشريعات وقوانين جديدة.

توفيق الجراح

صلاح المباركي

عماد الفرج

وأضاف الجراح أن السلطتين الجديدتين مطالبتان بضرورة دفع العجلة الاقتصادية الى الأمام من خلال تنفيذ المشاريع التنموية والبحث عن عوائد مالية بديلة عن النفط من خلال القطاعات الانتاجية الجديدة والعمل على إيجاد وظائف جديدة للشباب وتنشيط القطاع السياحي والقطاعات المالية واللوجستية.

وأوضح الجراح أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح جاء من رحم غرفة تجارة وصناعة الكويت، مشيرا الى انه وزير اقتصادي ولديه إلمام كبير بالمشكلات الاقتصادية، معربا عن أمله في أن يوفق الوزير الصالح في تنفيذ الخطط المستقبلية الموجودة لدى الوزارة.

واستطرد الجراح قائلا: الوزراء الجدد لديهم فرصة لاستكمال تنفيذ الخطط المستقبلية خلال الفترة المقبلة.

وذكر أن السلطة التنفيذية قد تتخذ مجموعة من القرارات الحكومية، وتزايد مستوى الفساد وانخفاض مستوى الشفافية، وضعف الاعتماد على الإدارة المحترفة في المؤسسات والشركات، تعتبر من أهم مكامن الضعف في الاقتصاد الكويتي، والتي لابد من الالتفات إليها ومعالجتها.

هذا وقدّم التقرير بعض التوصيات التي تعتبر أهم مبادئ التغيير في الكويت، من أهمها ضرورة تحويل الكويت من مجتمع استهلاكي بمستويات شرهة، إلى مجتمع يرشد استهلاكاته ويوفر جزءا منها، بالإضافة إلى تحويل الكويت من اقتصاد يسرف في استغلال الثروة النفطية وإيراداتها، إلى اقتصاد يحفظ ويستثمر هذه الثروة لمصلحة الشعب الكويتي حاضرا ومستقبلا، هذا فضلا عن تحويل الكويت من مجتمع اقتصادي تتم إدارته بصورة عشوائية، إلى الاعتماد على الإدارة المهنية العالية الكفاءة.

هذا وتأمل الأوساط الاقتصادية بالكويت في أن تستجيب الحكومة والأجهزة المسؤولة في الدولة إلى مثل هذه التقارير، والتي تكاثرت وتعددت من مختلف الجهات، والتي تلقي الضوء على الاختلالات التي تعاني منها الكويت واقتصادها، وتعطي اقتراحات وحلولا لمعالجة تلك الاختلالات، كما نأمل في أن يتم التعاون بين سلطتي الدولة التشريعية والتنفيذية من أجل سرعة تنفيذ هذه التوصيات التي لا شك أن تنفيذها سيصب في مصلحة الجميع، إلا أن من الملاحظ أن الحكومة الحالية لم تنجح حتى الآن في إدارة العملية التنموية في البلاد، حيث كثرت الانتقادات من المشاكل والعقبات التي تعترض خطة التنمية دون أن نشهد أي إصلاحات أو قرارات تنفيذية تترجم هذه التصريحات إلى وقائع ذات أثر ملموس على الاقتصاد الكويتي، خاصة أن العديد من العقبات التي أعلنت عنها جهات حكومية هي نابعة من الحكومة نفسها، فإذا اشتكت الحكومة من نفسها فمن يستطيع أن يصلح إذن؟

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تكبد السوق خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة، وذلك نتيجة استمرار الضغوط البيعية في الهيمنة على تعاملات المستثمرين، وهو الأمر الذي يعتبر مستمرا منذ فترة، وهو ما أدى إلى انخفاض مؤشرات السوق للأسبوع الثالث على التوالي.

هذا وبالرغم من البداية الإيجابية التي استهل بها السوق تعاملات الأسبوع الماضي بدعم من ظهور قوى شرائية شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، إلا أن عودة العوامل السلبية على الساحة مرة أخرى ساهمت في تراجع السوق ثانية، حيث شهد عمليات بيع مكثفة، شملت الكثير من الأسهم سواء القيادية أو الصغيرة، إلا أن الأسهم الصغيرة كان لها النصيب الأكبر من تلك العمليات، وهو ما أثر بشكل بالغ على المؤشر السعري الذي هبط دون مستوى الـ 6,000 نقطة النفسي للمرة الأولى منذ شهر فبراير الماضي.

هذا وعلى الرغم من تراجع السوق في أغلب جلسات الأسبوع الماضي، إلا أن نشاط التداول قد شهد تباينا بالمقارنة مع تداولات الأسبوع الذي سبقه، حيث جاء ذلك وسط تزايد عمليات البيع التي شملت كل قطاعات السوق، والتي تراجعت كلها دون استثناء بنهاية الأسبوع الماضي، مما أثر بشكل واضح على المؤشرات الرئيسية للسوق، بما فيهم مؤشر كويت 15.

ومع نهاية الأسبوع الماضي تراجعت مكاسب المؤشر السعري بشكل ملحوظ على المستوى السنوي لتصل نسبتها إلى 1,61٪، في حين تفاقمت خسائر المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي لتصل إلى 2,92٪.

أما على صعيد القيمة الرأسمالية للسوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي بلغت 26,76 مليار دينار، مسجلة تراجعا بنسبة بلغت 6,26٪ عن مستواها في نهاية العام 2011، والتي بلغت آنذاك 28,55 مليار دينار.

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إنه وبعد التماسك الهش للأسبوع قبل الماضي، واصل سوق الكويت للأوراق المالية حركته التصحيحية التي تسببت في خسائر كبيرة لمؤشراته الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري، وذلك نتيجة تركز الضغوط البيعية بشكل أكبر على الأسهم الصغيرة، والتي تعرضت بدورها لمضاربات نشيطة في الفترة السابقة تسببت في تضخم أسعار بعضها، فيما كانت خسائر المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 أقل نسبيا، وقد ساهم في ذلك بعض التأثيرات الخارجية نتيجة الأحداث السياسية المحلية من ناحية، والتوقعات المتشائمة للاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، مما أدى إلى هبوط المؤشر السعري في إحدى الجلسات اليومية من الأسبوع إلى أدنى مستوياته منذ ما يقرب من أربعة أشهر، ليستمر في فقدان مكتسباته السنوية التي وصلت حتى يوم الخميس إلى 1,61٪ فقط.

وعلى الصعيد المحلي، أصدرت «لجنة الكويت الوطنية للتنافسية» تقريرها حول أهم التحديات التي تواجهها الكويت في المستقبل، حيث حذر التقرير من استمرار اعتماد الكويت على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، كما بيّن أن انخفاض جودة التعليم وعدم توافقها مع متطلبات سوق العمل، وتعقيد الإجراءات

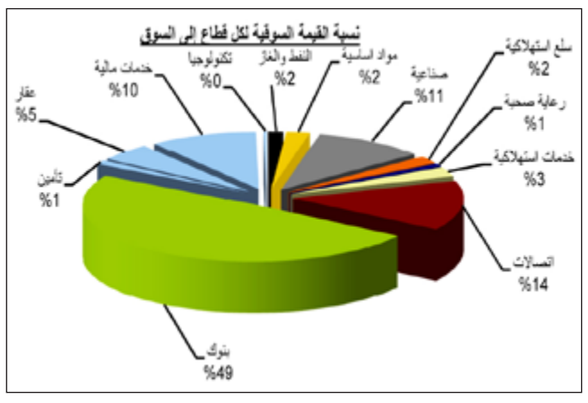

انخفاض القيمة الرأسمالية للسوق 1,95٪ لتصل إلى 26,76 مليار دينار

ذكر التقرير أن قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 643,55 مليون سهم شكلت 52,90٪ من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 25,04٪ من إجمالي السوق، إذ تم تداول 304,64 ملايين سهم للقطاع.

وانخفضت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 1,95٪ خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 26,76 مليار دينار بنهاية تداولات الأسبوع، وقد انخفضت القيمة الرأسمالية لجميع قطاعات السوق باستثناء قطاع الرعاية الصحية الذي أقفل دون تغير يذكر.

«بيان»: الحكومة الحالية لم تنجح حتى الآن في إدارة العملية التنموية في البلاد

«المشورة»: الأسهم الإسلامية استحوذت على 73٪ من الأسهم المتداولة

قال تقرير شركة المشورة والراية الاسبوعي ان مؤشر المشورة للاسهم الاسلامية فقد 4,2٪ وهي اكبر خسارة اسبوعية له هذا العام فاقدا 17 نقطة ومتخليا عن مستوى 400 نقطة ليقفل على مستوى 385,95 نقطة، مقابل خسارة بنسبة 2,4٪ على مستوى مؤشر المشورة للاسهم المتوافقة مع الشريعة حيث فقد 10,86 نقطة مقفلا على مستوى 435,83 نقطة، وبفارق بسيط كانت خسارة المؤشر الوزني للسوق بنسبة 2٪ تعادل تقريبا 8 نقاط ليقفل على مستوى 393,78 نقطة متخليا كذلك عن مستوى 400 نقطة لاول مرة منذ اربعة اشهر تقريبا.

وذكر التقرير ان نشاط السوق تركز على الاسهم الاسلامية والتي استحوذت على نسبة 73٪ من مجمل الاسهم المتداولة في السوق والنامية بنسبة محدودة اجمالا لا تتجاوز 3,7٪، وذهبت نسبة 15٪ للاسهم التقليدية و13٪ للاسهم المتوافقة مع الشريعة، وكان النمو الكبير لصالح الاسهم الاسلامية بنسبة 29٪ قياسا على مستويات الاسبوع الماضي بينما نمت تداولات الاسهم المتوافقة بنسبة محدودة كانت 3,3٪ فقط.

وكذلك تركز السيولة على الاسهم الاسلامية ولكن بنسبة اقل من النشاط وكانت 50٪، وذهب 22٪ من السيولة لتداولات الاسهم التقليدية و28٪ للاسهم المتوافقة مع الشريعة، وكان نمو سيولة الاسهم الاسلامية هو الاكبر وبنسبة 20,6٪ بينما لم يتجاوز نمو سيولة الاسهم المتوافقة مع الشريعة نسبة 1,2٪ متراجعة ايضا على مستوى الاسهم التقليدية بنسبة 2,2٪.

وبين التقرير تكالبت العوامل السلبية على مؤشرات السوق لينزلق هذا الانزلاق الاسبوعي الاكبر والذي سجل خلاله اكبر خسارة اسبوعية هذا العام، وبعد مصاعب وتعثر على مستوى اطلاق نظام تداول السوق الجديد والذي لم يوفق في اطلاق موقع السوق الجديد بذات الوقت وبقي الجميع بانتظار اطلاق الموقع الجديد ولكن دون جدوى.